الدراسات التاريخية

جهود الأردن الدبلوماسية لحل الأزمة العراقية – الكويتية ١٩٩٠م

الأستاذ الدكتور
الهام محمود الجادر
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات

جهود الأردن الدبلوماسية لحل الأزمة العراقية – الكويتية ١٩٩٠م

Jordan's diplomatic efforts to solve the Iraq–Kuwait crisis in 1990

الأستاذ الدكتور
الهام محمود الجادر
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات
Prof. Dr Ilham Mahmoud Al-Jader
University of Kufa – College of Education for Girls

المقدمة

كان الأردن وما يزال في مقدمة الدول العربية الذي يبادر في حل الأزمات التي تحصل بين الدول العربية – رغم إمكاناته المحدودة – فعندما بدأت الأزمة العراقية الكويتية عام ١٩٩٠ بذل جهودا دبلوماسية كبيرة لحلها، لاسيما وان حدوث هذه الأزمة كان محصلة طبيعية لغياب الديمقراطية وان الأنظمة الحاكمة هي أنظمة فردية وسلطوية ، حيث يحتكر الحاكم السلطة احتكارا مطلقا ، ويتخذ قرارات عشوائية مدمرة ليست في صالح الامة ، وهذا ماجعل الاردن من خلال ملكها الحسين بن طلال يذل الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة سلميا دون زج المنطقة في متاهة غير مسؤولة ، وهذا نابع من هاجس الاردن البيئي الذي ظهر واضحا في الخطاب الذي القاه الملك الجسين في مؤتمر المناخ العالمي عام ١٩٩٠ ، صور من خلاله قناعته المطلقة بعدم وحوب احتلال الغير بالقوة وضرورة حلها من خلال التفاوض السلمي أو اللجوء الى القوة العسكرية العربية المشتركة ..

تسعى الدراسة الى تحقيق الهدف الاساسي المتمثل في الإلية التي اعتمدتها الأردن في حل الأزمة .باستخدام المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي. تم تقسم الدراسة الى مقدمة وبحثين وخاتمة : الأول بعنوان : **بوادر تدهور العلاقات العراقية – الكويتية وجهود الأردن الدبلوماسية لحل الأزمة انطلاقا من ايمان الاردن بضرورة حفظ الامن العربي وحقن الدماء العربية وهذا ماكده الملك الحسين بن طلال في الكتاب الأبيض قائلا : " لم نترك بابا لم نطرقه ولا طريقا لم نسلكه من أجل تمكين اسرتنا العربية من الوقوف مع أزمة الخليج وحلها داخل بيتنا العربي "** . والمبحث الثاني عنوانه : **جهود الأردن الدبلوماسية بعد عقد قمة بغداد في ايار ١٩٩٠م لحل الأزمة بين العراق والكويت** ،من خلال اعتماد الاردن مفهوم التوازن والحفاظ على مركزه والتزامه بالنهج العربي وفقا للشعار " فلنبني هذا البلد "ولنخدم هذه الأمة " .

وهذا ما يدفعنا للقول ان الامة العربية تحتاج الى قيادة عربية تؤمن بفكرة القومية العربية والتمسك بها والقدرة على تجاوز المحن واعتماد نهج الوسطية في السلوك السياسي مصداقا لقوله تعالى في سورة البقرة (وكذلك جعلناكم امة وسطا) .

المبحث الأول:

بوادر تدهور العلاقات العراقية – الكويتية وجهود الأردن الدبلوماسية لحل الأزمة

ظهرت بوادر الأزمة بين العراق والكويت بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في الثامن من آب ١٩٨٨م مباشرة[١]، ففي التاسع من الشهر نفسه أخذت كل من الكويت والإمارات العربية قراراً بزيادة إنتاجهما من النفط مما أثر على الأسعار التي بدأت بالانخفاض[٢]، هذا في الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية تسعى للمحافظة على اقتصادها المنهار بعدة طرق ومن أهمها هي زيادة أسعار النفط، مما عده العراق إضراراً مقصوداً يستهدفه[٣]، وعد صدام حسين[٤] التصرف الكويتي في زيادة إنتاجها من النفط استفزازاً وخيانة، في الوقت الذي خرج العراق من حربه مع إيران مثقلاً بالديون[٥]، وان العراق بحاجة إلى المال والكويت الدولة الغنية لم تسعف العراق مادياً بالغاء ديونه[٦].

ومن الجدير بالإشارة بادر العراق أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الاستثنائي[٧] في الجزائر في السابع والتاسع من حزيران ١٩٨٨م، بإبلاغ الجانب الكويتي برغبته في حل المشاكل العالقة بين البلدين وأهمها تحديد حدودهما في البر والبحر والتي لم تحسم آنذاك بسبب حربه مع إيران، إلا عن حكومة الكويت لم تقم بما يجب لحل تلك المسالة، إذ ذكر رئيس الوفد العراقي طارق عزيز[٨] بأن الجانب الكويتي وبعد عدة اتصالات جرت حول الموضوع، تهرب من الأمر وابلغه إن ظروفه لا تسمح ببحث المسألة وطلب تأجيل بحثها[٩].

ومن الملفت للنظر إن الكويت لم تبادر الى زيارة العراق عقب انتهاء الحرب مما ولّد حالة من التشنج في العلاقات بين البلدين، إلا إن الحكومة الكويتية بادرت إلى التقليل من هذا التوتر، حين قام الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي بزيارة الى بغداد من أجل احتواء الخلافات بين العراق والكويت، والتقى بالرئيس صدام حسين في السادس من شباط ١٩٨٩م[١٠].

جرت مباحثات رسمية بين نائب الرئيس عزت إبراهيم[١١] ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ العبد الله الصباح في السابع من شباط ١٩٨٩م، لبحث المسائل العالقة بين البلدين، وصرح الشيخ سعد بعد الاجتماع مؤكداً ان الزيارة تهدف الى تعزيز التعاون مع الاشقاء في العراق وان المباحثات مبنية على أساس من المحبة والتآخي، إما عزت إبراهيم الدوري فقد أكد إن العراق يعمل بجد من أجل دفع الأمة العربية إلى النهوض والتقدم وتعزيز الأمن العربي المشترك[١٢].

كانت التصريحات التي أطلقها مسئولو البلدين عامة ودبلوماسية، إذ إنهما تجنبا أن يشيرا الى طبيعة الخلافات بشكل علني أمام وسائل الأعلام ولكن حقيقة الخلافات بدأت تبرزها وسائل الإعلام العراقية والكويتية أثناء الزيارات المتبادلة بين الطرفين[١٣].

بدأ التوتر في العلاقات بين البلدين يظهر عندما اثار العراق اتهام الكويت بخفض الأسعار وزيادة حصتها من تصدير النفط الى ٥٠%، إلا أن طلبه رفض في اجتماع منظمة الأوبك بفيينا في شهر حزيران ١٩٨٩م، ونتيجة لذلك أعلن وزير النفط الكويتي علي الخليفة الصباح في الثاني عشر من حزيران ١٩٨٩م ان الكويت لا تنوي الالتزام بحصتها المقررة وقد ضاعفت الكويت انتاجها ليصل الى ما يزيد عن مليوني برميل يومياً[١٤]، لقد عكس هذا التصرف الكويتي مخالفة صريحة لاتفاقيات منظمة الأوبك وعدم مبالاة الحكومة الكويتية بكل دول المنطقة، ولاسيما العراق الذي طالبها بعدم زيادة حصتها[١٥].

بالرغم من توتر الأجواء بين العراق والكويت، تقرر استئناف المباحثات في الأمور العالقة بين البلدين، إذ قتم أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد[١٦] بعد الانتهاء من

انعقاد مؤتمر قمة الدار البيضاء[١٧] في المغرب، بزيارة العراق في الثاني والعشرين من أيلول ١٩٨٩م وتم استقباله بحفاوة و حصل على وسام الرافدين تقديراً لمواقفه في الحرب[١٨].

جرت مباحثات بين الجانبين العراقي والكويتي، واقترح الجانب العراقي البحث في حل المشاكل العالقة بين البلدين وحلها بأسلوب اخوي، بينما فضّل الجانب الكويتي توقيع معاهدة عدم اعتداء بين العراق والكويت، لكن نائب رئيس الوزراء العراقي عزت إبراهيم شدد على ضرورة الانتهاء أولاً من مفاوضات ترسيم الحدود، ثم بعد ذلك نبحث مسألة عدم اعتداء فأجاب الشيخ جابر الأحمد لصدام حسين قائلاً:

" **أن رأيي عدم بحث هذه الأمور بيننا، وخلينا بعيدين عنها، ولنتركها للوزراء** "[١٩]

كانت إجابة أمير الكويت محل استغراب الجانب العراقي وتساؤله، اذ كان من المتوقع ان يبادر الجانب الكويتي أولاً في طرح موضوع الحدود[٢٠]. وبذلك يتبين من إجابة أمير الكويت بأنه أراد ان يتظاهر بعدم المبالاة حتى لا يتصلب الجانب العراقي في موقفه من موضوع الحدود.

وبعد ثلاثة أشهر من زيارة أمير الكويت إلى العراق، كلفت الحكومة العراقية سعدون حمادي[٢١] نائب رئيس الوزراء بزيارة الكويت في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٨٩م، حاملاً رسالة من صدام حسين الى الشيخ جابر الأحمد تتضمن مقترحين[٢٢]:

الاول: منح العراق تسهيلات بحرية في جزيرتي وربه وبوبيان.

الثاني: تطبيق معاهدة الدفاع المشترك بين البلدين.

كما تدخلت قضايا اخرى تم طرحها في الزيارة كقضية ترسيم الحدود مع قضية اسعار النفط والغاء الديون وتقديم تسهيلات مالية للعراق قدرها ١٠ مليارات دولار[٢٣].

عاد نائب رئيس الوزراء العراقي سعدون حمادي الى بغداد بعد ان اتفق مع الجانب الكويتي على إعطائه شهراً لدراسة ملف العلاقات على أن يزور الشيخ صباح الأحمد[٢٤] بغداد في وقت لاحق ليأتي بإجابات على المقترح العراقي[٢٥]، واستكمالاً للتشاور بين العراق والكويت قام وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد بزيارة الى العراق في الثامن عشر من شباط ١٩٩٠م، والتقى خلالها بنائب رئيس الوزراء سعدون حمادي بناءً على الاتفاق بين الشيخ جابر وصدام حسين، لمواصلة الجهود لحل المسائل العالقة بين البلدين[٢٦].لكن لم تسفر المباحثات أي تقدم يذكر .

بدأت العلاقات بين البلدين بالتوتر المتزايد عندما اتهم العراق الكويت بسرقة نفطه وذلك بالضخ المبالغ فيه من حقل الرملية المشترك وإسهاماً في ما وصفه بالعمليات المخططة لإغراق أسواق النفط بفائض الإنتاج[٢٧] وقد اتضح هذا بشكل رئيسي من خلال الخطاب الذي ألقاه صدام حسين في عمان خلال انعقاد مؤتمر مجلس التعاون العربي[٢٨] في الثالث والعشرين من شباط ١٩٩٠م[٢٩].

بدأ صدام حسين في الاجتماع بمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية وأتباعهم من العرب، الذي أعدهم جبناء ومتقاعسين الذين يدعون ان قوة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية هي العامل الحاسم وان الآخرين لا يملكون من خيارات سوى الخضوع لها[٣٠]، إذ تحدث صدام حسين عن السياسة الأمريكية في الخليج قائلاً: " **على أبناء الخليج أن ينتبهوا الى ما تصبوا إليه الولايات المتحدة في بقائها بمنطقة الخليج حتى بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية التي كانت ذريعة لها فان المنطقة سوف تكون محكومة بالإدارة الأمريكية التي سوف تؤدي الى حدوث خلل كبير في توازن الأمن العربي وسوف تكون الولايات المتحدة هي التي تحدد كمية البترول وهي التي تحدد الى من تنتج هذه المادة**

من الدول ... وقد تشهد المنطقة حروباً عربية – عربية بين العرب وبعض جيرانهم من النوع غير المسيطر عليه ما لم تتحقق نتائج ملموسة من شعارات عدم التدخل في الشؤون الداخلية "[٣١].

وهنا نقف عند هذا النص الذي يظهر صدام حسين الرجل المدرك لخطورة ما يجري ويتنبأ للعواقب، حيث اشار الى خطورة بقاء الولايات المتحدة الامريكية في الخليج العربي، إذ ان المنطقة العربية سوف تشهد حروباً عربية – عربية، وان هناك مخاطر حقيقية تواجه العرب، لكنه لا يعلم ان امريكيا في بحاجة لمسوغ قانوني يجيز لها التدخل في منطقة الخليج العربي بحجة حماية بلدانه وقد أعطاها هذا الحق عندما قام باجتياح الكويت وهو بمثابة الضوء الأخضر لاستقطاب هذه القوات الى منطقة الخليج كما سنلاحظه لاحقاً.

أكد صدام حسين أيضاً في خطابه على ان مصالح العالم العرب يضمنها العراق وليست الولايات المتحدة الأمريكية وكان هذا التأكيد قد أثار حفيظة الرئيس المصري حسني مبارك[٣٢] الذي عد هذه الكلمات هجوماً شخصياً عليه[٣٣]، ومن جراء ذلك خرج الرئيس المصري حسني مبارك غاضباً خارج القاعة، ولحق به أعضاء الوفد المصري، فحاول الملك حسين بن طلال[٣٤] ان يصلح بينهما فاقترح تنظيم لقاء مع صدام حسين لإزالة سوء التفاهم[٣٥].

وافق الرئيس حسني مبارك على اقتراح الملك حسين، ثم اجتمعوا في مساء الرابع والعشرين من شباط ١٩٩٠م في القصر الهاشمي وبدل ان يحاول صدام حسين تهدئة الأمور، تكلم بلهجة لا مجال للمسايرة فيها حيث طلب صدام حسين من الملك الأردني حسين بن طلال والرئيس المصري حسني مبارك ان يبلغا دول الخليج ان العراق لا يصر فقط على التنازل عن القروض التي حصل عليها وقت الحرب وإنما يحتاج بصورة عاجلة الى اعتمادات مالية إضافية فورية[٣٦] حيث قال:

" **فلتعلم الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربي انها إذ لم تعطني هذه الاموال، فسأعرف كيف أحصل عليها** "[٣٧].

فرد عليه الرئيس المصري حسني قائلاً له: " **ان مطالبك غير معقولة** "[٣٨]، فانتهى الاجتماع على خلاف وسافر حسني مبارك في الليلة ذاتها الى بلاده، مما اضطر الملك حسين الى الغاء اجتماعات اليوم الثاني لمجلس التعاون بسبب الخلاف العراقي – المصري أدت مطالب صدام حسين الى إثارة القلق في العالم العربي وعلى الأخص بالنسبة للكويت والسعودية حيث كان الخوف شديداً من استخدام بغداد لصواريخها وقيامها بهجوم مباغت ونتيجة لذلك بادر المسؤولون السعوديون في الرياض بالاتصال بشعبة وكالة الاستخبارات الأمريكية وابلغوها بتهديدات صدام حسين[٣٩].

اقترح الملك حسين على صدام حسين وبعد فشل لقاء عمان، على ان يقوم بنفسه بجولة تشمل عدداً من دول الخليج العربي متوسطاً لحل المشاكل العالقة بين العراق وتلك الدول، وبالفعل قام في السادس والعشرين من شباط ١٩٩٠م برحلة استغرقت ثلاثة أيام شملت من الكويت والامارات العربية والسعودية واجرى خلالها محادثات مكثفة مع الزعماء الخليجيين، ثم عاد الى عمان في الاول من آذار ١٩٩٠م[٤٠].

التقى الملك حسين بصدام حسين في بغداد في الثالث من آذار ١٩٩٠م، وأبلغه ان المباحثات غير مشجعة، لانه لم يحصل على أي إشارة ايجابية من زعماء الخليج العربي، بخصوص تسوية الحدود مع العراق، وحقل الرميلة المتنازع عليه، والموافقة على تأجير جزيرتي وربه وبوبيان او تسوية مشاكل الديون المتراكمة على العراق لدى تلك الدول خلال حربه مع إيران وابلغه أيضاً ان أمير الكويت يرفض المفاوضات المباشرة حتى يعترف العراق رسمياً باستقلال الكويت[٤١].

بدأت بوادر الازمة بين العراق والكويت تتضح اكثر حينما تهيأت لها أرضية إعلامية قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، على أثر الخطاب العراقي في قمة عمان الرباعية في الرابع والعشرين من شباط ١٩٩٠م وتصريحات صدام حسين بأحراق نصف إسرائيل(٤٢).

استمرت الجهود الرسمية بين البلدين من اجل حل الخلافات بالرغم من توتر العلاقات بين البلدين، إذ قام نائب رئيس الوزراء سعدون حمادي بتوجيه رسالة للوزير الكويتي صباح الأحمد الصباح، ومن الجدير بالذكر أن وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الاحمد قام ببعث رسالة الى وزير خارجية العراق طارق عزيز في السابع عشر من آذار ١٩٩٠م من اجل استكمال المشاورات والمباحثات في اطار حل المسائل العالقة بين البلدين، واقترح تشكيل لجنة فنية لترسيم الحدود(٤٣) فرد عليه سعدون حمادي برسالة خطية في الثلاثين من آذار ١٩٩٠م اشار فيها الى ان مسألة ترسيم الحدود ليست مسألة فنية وقال ما نصه:

" **إن الوضع في الواقع، ومنذ تكوين دولتنا في هذا القرن، هو وضع بلدين متجاورين تجمعهما اواصر القربى الوثيقة، لم يتوصلا حتى الان الى اتفاق حول تحديد حدودهما في البر والبحر، ولعل التأخير في الوصول الى اتفاق يعود الى أسباب بعضها خارج عن إرادتنا القومية، لأن العراق ولاسيما في العقدين الماضيين، كان ما زال يرغب في معالجة القضية في أطار أخوي موضوعي يجمع بين حقائق التاريخ الثابتة والمصلحة القومية العليا وبأسلوب أخوي منفتح** "(٤٤).

استمرت الجهود الدبلوماسية بين البلدين، من أجل التوصل الى حل للمشاكل العالقة لكن دون جدوى، وبدأت العلاقات تتوتر أكثر فأكثر وأخذت منحدراً خطيراً لاسيما عند اجتماع الزعماء العرب في قمة بغداد وهذا ما سنلاحظه في المبحث القادم.

المبحث الثاني:

جهود الأردن الدبلوماسية بعد عقد قمة بغداد في ايار ١٩٩٠م لحل الأزمة بين العراق والكويت :

أيدت أغلبية الدول العربية ومنها الأردن عند القمة في بغداد التي كانت بعنوان "**التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي من إسرائيل** "(٤٥)، بينما ترددت كل من السعودية ومصر في الموافقة على حضور القمة لكن في الأخير وافقتا على الحضور أما سوريا ولبنان فقد غابتا عن القمة(٤٦).

سبقت اجتماعات القمة اجتماعات لوزراء خارجية العرب في الثاني والعشرين من أيار ١٩٩٠م احتدمت فيها نقاشات حادة حول طريقة التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعدما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه مذكرة إلى الأمانة العامة للجامعة العربية قبل انعقاد القمة العربية الاستثنائية الى القادة العرب المجتمعين في القمة العربية في بغداد، وبدت المذكرة في حد ذاتها كأنها جدول الأعمال الذي ينبغي ان يناقشه الملوك والرؤساء بدل جدول الأعمال الذي يعده الوزراء(٤٧).

أثارت المذكرة الأمريكية قدراً من التباين في طريقة التعامل مع الدور الامريكي ولاسيما أنها تضمنت دعوة القادة العرب بما أسمته: " **تأمل ان يتفادى الزعماء خلال القمة الحماسة اللفظية المفرطة ونحثهم بدل ذلك على الاهتمام بمنهج يعزز افاق تحرك حقيقي نحو السلام... ونأمل الا تصدر القمة العربية العربية أي بيان يعتبر محاولة للوقوف ضد حق اليهود السوفيت في الهجرة او ضد مصلحة اسرائيل الاساسية في قبولهم داخل الاسرة الدولية** "(٤٨).

لم يحدث من قبل إن خاطبت الولايات المتحدة الأمريكية العالم العربي بهذا الأسلوب ويبدو ان غياب الاتحاد

السوفيتي عن ساحة ممارسة الدور جعلها تخاطب بهذا الاسلوب الذي يتخذ صفة الإملاء واللافت للنظر إن الإدارة الأمريكية لم توجه المذكرة الى كل دولة عربية على انفراد وإنما وجهتها إلى جامعة الدول العربية كمؤسسة تضم أصدقاء الولايات المتحدة الامريكية وغير الاصدقاء بحيث إذا كان من يريد الاعتراض فليعترض بل وحتى ينسحب من جامعة الدول العربية إذا فهي أرادت بهذا الأسلوب أن تخلق أزمة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية كجهاز ودول الأعضاء[٤٩].

ونتيجة لذلك برز اتجاهين في القمة[٥٠]:

الأول: يدفع في اتجاه التصلب فيما يتعلق بإدانة الولايات المتحدة الأمريكية ومثل هذا الاتجاه كلاً من العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية والجزائر.

الثاني: دفع في اتجاه عدم التصلب في التعامل مع الولايات المتحدة الامريكية نظراً لدورها الكبير في عملية التسوية السياسية ونادى هذا الاتجاه بالابتعاد عن التهديد او التلويح بالعقوبات من أي نوع نظراً لانها ستزيد من تعقيدات الموقف ولقد ظهر نوع من التوافق المصري والسعودي في إطار هذه الرؤية.

بدأ توافد الملوك والرؤساء العرب الى بغداد في السادس والعشرين من أيار، وكان كلا من الرئيس السوداني والموريتاني والصومالي والجيبوتي أول الواصلين الى بغداد، وكان في استقبال الوفود صدام حسين واكتمل وصول الملوك والرؤساء يوم الاثنين السابع والعشرين من ايار، وفي اليوم التالي بدأت اجتماعاتهم[٥١].

ألقى صدام حسين خطاباً افتتح فيه القمة، وكان من المقرر في اجتماع القمة مناقشة تدفق اليهود السوفييت الى فلسطين إلا ان الاجتماع قد اخذ يسير في اتجاه آخر غير الذي كان مقرر مناقشته لاسيما عندما اقترح صدام حسين تحويل الجلسة الى مغلقة[٥٢]، فحاول الملك فهد بن عبد العزيز[٥٣] معارضة هذا الاقتراح إلا أن موقفه لم يلق تأييداً واسعاً وهكذا تحقق لصدام ما تمناه[٥٤].

كان صدام حسين أول المتكلمين الذي أخذ يهاجم كل دول الخليج العربي حيث ذكر ان العراق يتعرض لحرب اقتصادية يشنها عليه حكام حاضرون في المؤتمر وهم يفعلون ذلك من خلال زيادة الضخ الذي جعل سعر برميل النفط ينخفض الى ٧ دولارات حيث قال:

" **نرجو من إخواننا الذين لا يقصدون الحرب ولا يقصدون شن الحرب على العراق أن يدركوا إن هذا النوع من الحرب على العراق، ولو في الجلد ما فيه يتحمل لتحملنا... ولكن وصلنا الى حال لا نتحمل فيه الضغط...**"[٥٥].

وبعد ذلك وجه صدام حسين حديثه للشيخ جابر الأحمد أمير الكويت الجالس على مقربة منه، إذ تحدث صدام حسين عن تقسيم الاوبك فقد ذكر إن حصة الكويت المقررة في الأوبك ان لا تتعدى (١,٥) مليون برميل يومياً، ولكنها تستخرج باستمرار (٢,١) مليون برميل يومياً ونحن وهم الذين يعانون من هذا، إننا نريد العودة الى الوضع الاقتصادي الذي كان سائداً قبل الحرب مع إيران[٥٦].

كما أشار صدام حسين في خطابه انه بحاجة ماسة لـ ١٠ مليارات دولار، وذلك بسبب أوضاع العراق الاقتصادية السيئة[٥٧] لاسيما بعد خروجه من الحرب مع إيران، وطالب أيضاً بإلغاء الديون المترتبة على العراق قائلاً:

" **نحن بحاجة ماسة الى عشرة مليارات دولار، والى الغاء ثلاثين مليار دولار من الديون التي منحت من الكويت والإمارات والسعودية اثناء الحرب، والآن نعيش في فترة اخرى من النزاع فالحرب لا تعني الدبابات والمدفعية فقط، بل تأخذ اشكالاً أخرى اقل ظهوراً واكثر عدواناً كزيادة انتاج البترول**"[٥٨].

كان صدام حسين يهدف من خطابه في القمة الحصول على مساعدات مالية خليجية اخرى على شكل قروض، او هبات جديدة والى اطفاء ديونه السابقة لديها، كونه نفذ مهمة قومية بتصديه للمد الايرانيوانه نجح في هذا التصدي نيابة عن كل العرب وعليه يجب ان يكافأ على هذا النجاح(٥٩).

يتبين من خطاب صدام حسين إنه حاول ان يوصل رسالة الى بعض العرب الحاضرين في المؤتمر، بأنه لن يسكت على سياستهم الساعية لأضعاف العراق، من خلال انخفاض اسعار النفط، حيث امتزج خطابه بالتهديد الخفيف مع الألم الشديد الذي يعكس الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها العراق.

انتاب الحاضرين في هذه الجلسة الدهشة من المفاجأة التي قالها صدام حسين، فهذا ليس موضوع المؤتمر المتفق عليه حيث قيلت تلك الكلمات وسط صمت خيم على الحضور، وكان أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد اظهر عدم مبالاته التامة، لما تحدث عنه صدام حسين حيث بقي صامتاً كأن الأمر لا يعنيه(٦٠).

انتهت أعمال القمة الى بيان ختامي تضمن ما اتفق عليه القادة العربيحضور ملك الاردن الحسين بن طلال من رؤى وتحليلات وقرارات نذكر أهمها:

١- إن تهجير اليهود السوفيت وسواهم الى فلسطين والأراضي العربية الأخرى، هو عدوان جديد على حقوق الشعب الفلسطيني وخطر على الامة العربية وانتهاك لحقوق الانسان، وهذا الخطر يقتضي معالجته في صورة جماعية واتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية حقوق الشعب الفلسطيني.

٢- استنكر المؤتمر حملات التهديد والإجراءات العدائية التي توجه الى العراق وليبيا، واكد المؤتمر حق العراق في اتخاذ الاجراءات الكفيلة لحفظ أمنه الوطني وحمايته.

٣- دعا المؤتمر الى اقرار السلام الشامل والدائم بين العراق وايران عن طريق المفاوضات المباشرة وتحت رعاية الامم المتحدة، وبما يضمن حقوق العراق وسيادته على اراضيه وخاصة حقه التاريخي في السيادة على شط العرب وضمان حرية الملاحة في مياه الخليج العربي الدولية(٦١).

اقترح الملك فهد في نهاية المؤتمر على صدام حسين عقد اجتماع على مستوى قمة لعدد محدود من دول الخليج المنتجة للنفط، بغية التوصل الى حل حازم لقضية الحصص وبالتالي الاسعار، ولاسيما بعدما احس ان المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها العراق كانت كبيرة، أي من الضروري البدء بموضوع الحصص المقررة في الأوبك(٦٢).

ثم بعد ذلك اجرى صدام حسين حديثاً مع أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد متسائلاً عن سبب عدم تنازل الكويت عن الديون العراقية، وإزاء ذلك رد أمير الكويت أن ذلك يعود الى سببين:

احدهما لصالح الكويت لان التنازل عن الديون الاخرى لكل الدول وهو ما يسبب خسائر كبيرة للكويت.

اما الثاني فهو لصالح العراق فلو أن الكويت تنازلت عن الديون للعراق فسوف تقل مديونية العراق في صندوق النقد الدولي، وسوف يضغط هذا الصندوق على العراق من أجل تسديد يونه منكم، فمن مصلحة العراق ان يبدو دينه كبيراً على الورق(٦٣).

لم يكن صدم حسين مقتنعاً بكلام الشيخ جابر الاحمد وعلق على ذلك بقوله:

" **انه يظن العكس فأنه كلما قلت مديونية العراق كما هي ظاهرة في الورق فأن فرصة العراق للحصول على تسهيلات من الآخرين سوف تزيد** "(٦٤).

وهكذا لم يثمر لقاء بغداد ولم يؤد الى ظهور أي لين او أي تجاوب في مواقف قادة الخليج العربي، إنما تم الاتفاق على ان يزور سعدون حمادي نائب رئيس

الوزراء دول الخليج، للاتفاق على صيغة تبعد عن العراق أي اذى من انخفاض اسعار البترول(٦٥).

واستكمالاً للجهود الدبلوماسية المبذولة لحل الخلافات بين البلدين قام سعدون حمادي بجولة في بلدان الخليج في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٩٠م حاول خلالها اقناع المسؤولون وطلب منه ان يقنع دول الخليج بالدعوة الى اجتماع طارئ للدول المصدرة للنفط لخفض انتاج النفط، من اجل زيادة الاسعار ومع ان الملك فهد كان يحبذ تحقيق شيء من الانسجام بين الدول المصدرة للنفط فإنه قرر الا يستجيب الى طلب العراق، لانه لم يجد مبرراً للدعوة الى اجتماع خاص للوبك لاسيما وان وزراء النفط كان مقرراً ان يجتمعوا في الشهر التالي(٦٦).

غادر سعدون حمادي الرياض ذاهباً الى الإمارات، لكن رد الامارات كان مماثلاً لرد الملك السعودي فهد بن عبد العزيز، وبعدها غادر الى الكويت إذ وصلها في السادس والعشرين من حزيران، واجتمع مع الشيخ جابر الأحمد وعرض عليه مقترح صدام حسين لعقد قمة خماسية فضلاً عن اطلاع الامير بالتفصيل بالخسائر التي لحقت بالاقتصاد العراقي حيث طلب مبلغ ١٠ مليارات دولار فإجابة الامير الكويتي بأنه لا يملك المبلغ، الا ان حمادي كان يحمل بين يديه تفصيلاً لما تملكه دولة الكويت من رؤوس اموال واسهم في العالم لما يزيد على ١٠٠ مليار دولار، ولما تلا على الامير تقريره، اقترح الامير تقديم مبلغ ٥٠٠ مليون دولار موزعة على ثلاث سنوات واشترط ان يتم ذلك بعد الاتفاق على تخطيط الحدود ثم بحث القضايا الأخرى(٦٧).

فضلاً عن ذلك طالب سعدون حمادي من أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد بأن تتعهد دولة الكويت بالالتزام بحصتها وتتوقف عن سياسة إغراق السوق بالفائض النفطي(٦٨) الا ان تلك الزيارة لم تثمر عن شيء بسبب تصريحان وزير خارجية الكويت صباح الأحمد الذي كان حاضراً في الاجتماع بقوله:

" **ليكن واضحاً ان حصة الكويت في الاوبك ينبغي ان تزداد** "(٦٩).الا ان المبعوث العراقي رد قائلاً:

" **كيف تزداد ونحن نريد ان نحافظ على الاسعار** "(٧٠).

ومن خلال تلك المحاورة ادرك المبعوث العراقي ان مهمته في الخليج لم تصل الى نتيجة ايجابية وان دولة الكويت مصره في تنفيذ سياستها في زيادة الإنتاج، وبذلك فشل سعدون حمادي في جولته وهكذا لم تصل الدبلوماسية الى حل لقضية الخلاف بين البلدين.

نتيجة لاصرار الكويت على البقاء على موقفها قام الجانب العراقي بتصعيد تهديداته تجاه الكويت خلال الرسالة التي بعثها صدام حسين في اواخر حزيران ١٩٩٠م، الى الشيخ جابر الأحمد موضحاً فيها الظروف الاقتصادية السيئة التي يعاني منها العراق، حيث طالب فيها الكويت بإلغاء الديون المتراكمة على العراق قائلاً في رسالته:

" **ان مطالبنا محدودة وهو أن يبادر سموكم بإلغاء الديون المتراكمة علينا ونحن سعينا الى ذلك كثيراً، من خلال الطرق السياسية، الا ان ردكم لم يكن مرضياً لنا، وعليكم ان تبادروا بإسقاط هذه الديون والا اننا سنلجأ لكل الوسائل حتى تقتنعوا بأهمية مطلبنا** "(٧١).

يتبين من رسالة صدام حسين، انه مستعد لاستخدام كافة الاساليب ضد الكويت، حتى توافق على مطالبيه وبهذا تكون اشارة واضحة على نية العراق باستخدام القوة ضد الكويت، لتحقيق مطالبه وبذلك أخذت الأزمة تأخذ منحدراً خطيراً.

ابلغ المسؤولون في الكويت الولايات المتحدة الامريكية بمحتوى تلك الرسالة وقامت الأخيرة في الثلاثين من حزيران ١٩٩٠م باتصالات مع المملكة العربية السعودية من خلال السفير السعودي في واشنطن بندر بن سلطان(٧٢) بمضمون رسالة صدام حسين الى امير الكويت الشيخ جابر الاحمد وتم ابلاغه بأن الولايات المتحدة تنظر لتلك الرسالة بارتياب شديد وهي في ذلك

تشك في ان العراقيون يعدون انفسهم للسيطرة على الكويت وطلبت من السفير السعودي بندر بن سلطان بان تعلن السعودية تضامنها مع الكويت كما تم ابلاغه بأن العراق من المحتمل قيامه بعمل عسكري يهدد الكويت والسعودية(٧٣).

كانت معضلة زيادة ضخ النفط تنحل عقب اجتماع وزراء نفط كل من العراق والسعودية والكويت والإمارات في جدة بتاريخ العاشر من تموز ١٩٩٠م حيث كان هذا الاجتماع بديلاً لاجتماع على مستوى القمة الذي جرى الحديث عنه خلال قمة بغداد بين صدام حسين والملك فهد صاحب الاقتراح حيث التزم الوزراء الخمسة بالتقيد بالحصص المقررة لدولهم في منظمة الأوبك(٧٤).

لم يمض على اجتماع جدة الا بضع ساعات حتى صرح وزير النفط الكويتي رشيد العميري بأن الكويت ترفض تحديد سقف انتاجها حيث ان بلاده سوف تطالب برفع حصتها في اجتماع الاوبك في تشرين الاول ١٩٩٠م، مما جعل بتصريحه هذا نسفاً لاتفاق جدة(٧٥).

أدى تصريح الوزير الكويتي الى اثارة العراق ضد الكويت، فأخذ يوجه الاتهامات صراحة الى الكويت وغيرها من دول الخليج الاخرى بالسعي لأضعاف العراق اقتصادياً، ومما يؤيد هذا الاتهام هو أن المخابرات العراقية كشفت عن وجود تنسيق بين المخابرات الامريكية ووزارة الداخلية في الكويت على الاستفادة من الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي خلفتها الحرب من اجل الضغط على العراق لترسيم الحدود قد جاء في البند الخامس من الاتفاق ما يأتي:

" **اتفقنا والجانب الامريكي على اهمية الاستفادة من الوضع الاقتصادي المتدهور في العراق، للضغط على حكومته للعمل على ترسيم الحدود معها. وقد زودتنا وكالة الاستخبارات المركزية بتصورها حول الضغوط المناسبة بحيث يبدأ التعاون الواسع بيننا وبينهم على شرط ان يكون تنسيق هذه العمليات على مستوى عال** "(٧٦).

ارادت الحكومة العراقية ان تحرك أزمتها من خلال جامعة الدول العربية، بعد ان تأكدت ان دول الخليج لن تخضع للضغط الدبلوماسي وحده، لذا قررت تصعيد الضغط على تلك الدول من خلال جامعة الدول العربية، فأخذت الأزمة بين العراق والكويت تأخذ مساراً خطيراً وبلغ الخلاف ذروته، عندما بعث طارق عزيز وزير خارجية العراق رسالة الى الامين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي(٧٧) مؤرخة في الخامس عشر من تموز ١٩٩٠م اتهم رسمياً فيها الكويت والإمارات بالسعي لأضعاف العراق اقتصادياً وقد جاء في رسالته:

" **ان المسؤولين في حكومة الكويت وبرغم من مواقفنا الأخوية الصادقة في التعامل معهم في جميع القضايا، وبالرغم من حرصنا على مواصلة الحوار الأخوي معهم في كل الأوقات قد سعوا وبأسلوب مخطط ومدبر ومتواصل الى التجاوز على العراق والأضرار به وتعمدوا أضعافه بعد خروجه من الحروب الطاحنة التي استمرت ثماني سنوات والتأكيد على كل العرب المخلصين.. بأن العراق كان يدافع خلالها عن سيادة الأمة العربية وخاصة دول الخليج منبهاً بصورة خاصة الكويت كما سلكت حكومة الكويت هذه السياسة التي تتعمد اضعاف العراق** "(٧٨).

اشار طارق عزيز في رسالته الى مسائل عدة اهمها:

المسالة الأولى: مسألة الحدود بين البلدين، اذ اشار طارق عزيز في مذكرته بأن الجانب العراقي اراد بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية حل مشاكل الحدود بين البلدين، الا ان الجانب الكويتي لم يبدي اهتماماً للموضوع والدليل انه في مؤتمر قمة الجزائر ١٩٨٨م بادر العراق الى ابلاغ الجانب الكويتي برغبته في حل المشاكل العالقة بين البلدين لكن الحكومة الكويتية كانت مترددة اذ جاء في رسالته النص الآتي:

" **بادرنا أثناء مؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٨٨م، الى ابلاغ الجانب الكويتي برغبتنا الصادقة في حل هذاالموضوع في أطار علاقات الأخوة، لكن وجدنا أنفسنا إمام حالة تثير الاستغراب الشديد، فبرغم من ان المنطق يفترض ان يفرح الأخوة الكويتيون لهذه المبادرة الأخوية الكريمة من جانبنا، وان يعملوا لانجاز هذا الموضوع بسرعة لاحظنا التردد والتباطء المتعمدين من جانبهم في مواصلة المباحثات والاتصالات** "(٧٩).

المسألة الثانية: التي أشار اليها طارق عزيز في رسالته وهي أسعار النفط، حيث انه وصف عمليات إغراق السوق بالنفط من قبل الإمارات والكويت بأنها عملية مدبرة ضد العراق حيث جاء في مذكرته:

" **اشتركت حكومة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت، فقد نفذت حكومتا الكويت والإمارات عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة في الأوبك، بمبررات واهية لا تستند الى أي اساس من المنطق والعدالة أو الإنصاف** "(٨٠).

المسألة الثالثة: التي أشار اليها هي النزاع حول حقل الرميلة(٨١)، حيث اتهم الكويت باستخدام طريقة الحفر الماثل لسحب النفط من حقل الرميلة الواقع ضمن الأراضي العراقية حيث تقدر كمية النفط المسروق بـ ٢٠٤ مليار دولار قائلاً في رسالته ما نصه:

" **نصبت الكويت منذ عام ١٩٨٠م وخاصة في ظروف الحرب منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وصارت تسحب النفط منه ويتضح من ذلك انها كانت تغرق السوق العالمي بالنفط الذي كان جزءاً منه هو النفط الذي تسرقه من حقل الرميلة العراقي وبهذا تلحق الضرر المتعمد بالعراق مرتين، مرة بإضعاف اقتصاده، ومرة بسرقة ثروته ...**"(٨٢).

تزامنت هذه الرسالة مع انعقاد اجتماع لوزراء خارجية العرب في تونس(٨٣) في السادس عشر من تموز ١٩٩٠م لبحث هجرة اليهود السوفيت الى فلسطين ورأى الأمين العام لجامعة الدول العربية ان يعرض الرسالة على مجلس وزراء خارجية دول الجامعة، ودارت مناقشات كانت مشوشة في معظمهما لأن وزراء الخارجية لم يعتادوا مواجهة مثل هذه المشاكل في مجلسهم، وقام الأمين العام لجامعة الدول العربية بإرسال نسخة منها الى سفير الكويت في تونس(٨٤).

ساد مجلس الجامعة العربية جواً من التوتر بعد قراءة رسالة طارق عزيز فتوترت الأجواء وتفككت الجلسة، وفي ظل هذه الأجواء وقف طارق عزيز وقال لزملائه من وزراء الخارجية العرب:

" **إنني أحدثكم عن موقف يعتبره العراق عدواناً مباشراً عليه، ومعنى ذلك ان العراق سوف يرد على هذه العداوة، وإذن هي حالة حرب** "(٨٥).

كما تزامنت المذكرة مع الخطاب الذي القاه صدام حسين في السابع عشر من تموز ١٩٩٠م بمناسبة الاحتفال بذكرى انقلاب السابع عشر من تموز ١٩٦٨م، إذ ذكر صدام حسين في خطابه إن دولاً خليجية معينة قد تآمرت مع الولايات المتحدة الأمريكية في مخطط أدى الى هبوط أسعار النفط، مما ألحق ضرراً بالغاً بالعراق، وأشار صراحة الى دولتي الإمارات والكويت اللتين لم تفيا بالتزاماتهما بخفض الإنتاج، مما سبب هبوطاً في أسعار النفط بشكل كبير الذي أدى الى خسارة العراق ١٤ مليار دولار سنوياً، وقد أشار في خطابه قائلاً:

" **أن السياسة التي يتبعها الحكام العرب هي سياسة أمريكية وبإيعاز من أمريكا، وبالضد من مصالح الأمة وشعوب المنطقة وليست سياسة وطنية... وان هذه السياسة خطيرة ولا يمكن السكوت عليها، وقد الحقت بنا ضرراً جسيماً...**"(٨٦).

أبدت الكويت استياءها الشديد مما جاء في المذكرة العراقية وظهر ذلك واضحاً في البيان الذي أصدره المجلس الوطني الكويتي في جلسته المغلقة في الثامن عشر من تموز ١٩٩٠م وشجب فيها ما ورد في المذكرة

العراقية[٨٧]، وفي اليوم نفسه بادرت وزارة الخارجية الكويتية بإرسال مذكرة الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أشارت فيها الى ان ما ورد في المذكرة العراقية من ادعاءات هي باطلة وتعرب عن استيائها الشديد من التصرف العراقي، حيث فندت المذكرة الكويتية الاتهامات العراقية لها ومما جاء فيها ما يلي:

" **إننا سنبحث ذلك في اجتماع جدة** "[٨٨].

حذر الملك الأردني الحسين بن طلال من انعكاسات نشوب حرب بين العراق والكويت، فأكد له الشيخ سعد بأن لديهم تأكيدات بأن الحشود العسكرية الجارية على الحدود ليست الا حركات استعراضية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن الخبراء يقولون ان العراق لن يتمكن من اجتياح الكويت الا بعد مرور اربعة ايام وستتدخل خلال الايام الاربعة قوى أخرى للدفاع عن الكويت، فرد عليه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بأن الخبراء مخطئون ولكن منع الحرب هو الاساس، فالعراقيون خطرون لكن ولي العهد لم يكترث ولم يبدأ استعداداً للتجاوب[٨٩]، وبذلك اتضح للملك ان الكويتيين لا يريدون تسوية المشكلة سياسياً .

قام الملك الأردني بمحاولة أخيرة لتفادي الانفجار، فقام بزيارة بغداد بتاريخ التاسع والعشرين من تموز ١٩٩٠م[٩٠]، فاجتمع مع صدام حسين في اطار بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية لإنجاح مباحثات جدة طالباً منه ضبط النفس الى اقصى قدر ممكن، وبألا يكون هناك تفكير في الخيار العسكري لكن صدام حسين اكد له اذا لم يتراجع الكويتيين عن تعسفهم فإنه سيضطر الى قتالهم، وقد لاحظ عند حديثه مع صدام حسين مدى الغضب الذي تملك الحكومة العراقية من التعنت الكويتي واستمع مجدداً الى مطالب صدام حسين[٩١].

كان الملك الأردني يعلق آمالاً على لقاء جده وهو ما دفعه لان يقول لصدام حسين ان الكويتيين طالما وافقوا على لقاء جده فإنهم سيوافقون على حل المشكلة وانهم يخشون من العمل العسكري العراقي فلذلك فأنهم سيقدمون الحلول التي ترضي العراق[٩٢].

اتجه الملك الأردني بعد زيارة بغداد الى الكويت، وهو يحمل شعوراً قلقاً بأن اجتماع جده هو الفيصل في هذه القضية، إذ التقى بالشيخ جابر الاحمد وناشدهم بأن يستجيبوا لموضوع الحدود والمديونية وذكرهم بضحايا العراق في حربه مع إيران وناشدهم بضرورة القيام بعمل ايجابي لاجتماع جده، فرد عليه الشيخ جابر الاحمد بأنه لن يتخلى عن شبر واحد من التراب الكويتي[٩٣]، اما وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الاحمد فرد قائلاً:

" **لن نستطيع المساومة على شبر واحد من الأرض الكويتية فلذلك مخالف لدستورنا واذا اراد صدام ان يعبر الحدود فليعبر وسوف يطرده الأمريكان** "[٩٤].

وبذلك انتهى لقاء الملك الاردني مع الكويت بالفشل، إذ اظهروا له عدم الاكتراث لما قد يفعله العراق[١].

وجه الأمير فيصل بن سعود وزير الخارجية السعودي الدعوة الى كل من الوفدين العراقي والكويتي في التاسع والعشرين من تموز ١٩٩٠م للحضور الى جدة كما تقتضي المراسيم[٩٥]، وكانت رسالة الدعوة الموجهة الى امير الكويت قد عثر عليها العراقيون في مكتب الأمير بقصر دسمان عندما دخلوه بعد الاجتياح وكانت أسفل الرسالة كتابة هامشية بخط الشيخ جابر الاحمد موجهاً بها ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح عند حضوره الاجتماع، وان الغريب في هذه التوجيهات ليس الاصرار الكويتي على عدم اعطاء أي وعد بل تلك الاشارة التي جاءت في نهاية الكتابة الهامشية والتي تدل على وجود اتفاق مسبق ومبطن بين كل من مصر وامريكا على ضرورة الضغط على العراق فقد جاء نصها ما يلي:

" **الشيخ سعد، تحضر الاجتماع بنفس شروطنا المتفق عليها، والأهم بالنسبة الى مصالحنا الوطنية ومهما**

ستسمعونه من السعوديين والعراقيين عن الأخوة والتضامن العربي لا تصغوا اليه، كل واحد ".

تمكن الملك الاردني حسين بن طلال من الاتصال بصدام حسين في الوقت الذي كان وزراء خارجية العرب مجتمعين في القاهرة، إذ اعلمه بأنه سيستجيب لطلب متزن من الدول العربية بعيداً عن التهديد او الاستفزاز او الادانة وبأنه سينسحب من الكويت(٩٦).

تأكد اعتقاد الملك حسين على اثر حديثه مع صدام حسين بأنه من الممكن التوصل الى تسوية سريعة في اطار عربي، فقام على الفور بالاتصال بالرئيس المصري حسني مبارك وابلغه بأنه سيزور الاسكندرية من اجل الاتفاق للتوصل الى حل سلمي للازمة القائمة(٩٧)، وفعلاً وصل الملك حسين الى الاسكندرية في مساء الثاني من آب ١٩٩٠م للقاء الرئيس حسني مبارك وفي هذه الاثناء اتصل الرئيس جورج بوش بالملك حسين بن طلال والرئيس حسني مبارك موضحاً لهما ان الولايات المتحدة الامريكية ترفض الاجتياح كما اعرب عن قلقه بخصوص مصير الاجانب الذين كانوا في الكويت، فأكد الملك حسين بن طلال للرئيس الامريكي جورج بوش بأنه يشاطره الرأي واستمهله ثمان واربعين ساعة يسافر خلالها الى بغداد(٩٨).

اشترط الملك حسين على الرئيس مبارك ان تؤجل جامعة الدول العربية اصدار أي قرار ادانة بشأن الاجتياح الى ما بعد استنفاذ كل محاولاته مع الجانب العراقي ايجاباً او سلباً واتفق الطرفان على ان يكون مدار البحث مع القيادة العراقية ضمن أمرين هما:

١- التزام العراق بالانسحاب من الكويت بالسرعة الممكنة.

٢- موافقة العراق على حضور قمة مصغرة في جدة لبحث تطورات الازمة(٩٩).

اشارت النصوص الرسمية الصادرة من كلا البلدين المصري والاردني بوضوح لا يقبل الشك الى ان الفريقين وافقا واتفقا وعملا معاً لكي لا يصدر قرار ادانة العراق قبل عودة الملك حسين من بغداد، وتؤكد مذكرة الرئاسة المصرية على ان الرئيس مبارك كان الفاعل الذي عمل على اجراء اتصالات مع وزارة الخارجية العرب لتأجيل بيانهم حتى الساعة السادسة من مساء الثالث من آب لكن ما حدث كان شيئاً آخر(١٠٠).

غادر الملك حسين من القاهرة وعند مغادرته، طلب من الرئيس مبارك الاتصال ببعض القادة العرب وخاصة الملك فهد لتهدئة الجّو قبل انعقاد القمة، فاتصل الرئيس المصري بالملك فهد وطلب منه التريث وان لا يناصر طرفاً على الاخر خلال الساعات الثماني والأربعين القادمة فوافق الأخير على استضافة القمة في جدة يوم الاحد الموافق الخامس من آب ١٩٩٠م(١٠١).

كان وزراء الخارجية العرب في مساء الثاني من آب ١٩٩٠م مجتمعين في فندق سميراميس، بانتظار وصول الوفد العراقي الذي تأخر كثيراً، فاستولى الغضب الشديد على مندوبي دول الخليج لان باقي المندوبين رفضوا ادانة الاجتياح حيث انتظر الحاضرون وصول الوفد العراقي لعله يأتي بخطة سلام وحل للازمة القائمة، واخيراً وفي الساعة التاسعة والنصف من مساء الثاني من آب وصل الوفد العراقي القادم من بغداد برئاسة سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء، لكن هذا لم يكن يحمل شيئاً جديداً، إذ وقف سعدون حمادي يتحدث عن حقوق العراق التاريخية في الكويت وحول اسعار النفط وخطوط الحدود والديون المستحقة على العراق، فخيم الذهول على جميع الحاضرين، إذ كانوا يتوقعون ان بيانه سوف يشمل خطة سلام للخروج من الازمة وحل التشاؤم الشديد محل التفاؤل الذي كان سابقاً(١٠٢).

رفعت الجلسة الى اليوم التالي على امل الاجتماع في الساعة التاسعة صباحاً، لكن في الساعة الثامنة صباح يوم الثالث من آب ١٩٩٠م جرى ابلاغ المشاركين في اجتماع الجامعة العربية المقرر في التاسعة بأنه اجل الى

الساعة السادسة مساءً، إذ لم يكن بالامكان اتخاذ أي قرار قبل معرفة ما يتمخض عنه اجتماع الملك حسين بصدام حسين وكانت الانظار في العالم العربي شاخصة الى بغداد حيث ان الامل الوحيد في حل عربي صار معلقاً على اجتماع الملك الأردني بصدام حسين(١٠٣).

توجه الملك حسين في صباح الثالث من آب ١٩٩٠م، الى بغداد حيث التقى بصدام حسين(١٠٤) وطرح عليه ضرورة حل الأزمة في الإطار العربي، والموافقة على حضور العراق القمة العربية في جدة في الخامس من الشهر نفسه والتي ستضم زعماء كلا من مصر والاردن والسعودية واليمن(١٠٥).

اتفق عدد من الكُتاب العرب والأجانب على ان صدام حسين وافق على عقد مؤتمر القمة المصغرة في جدة، وانه مبدئياً موافق على الانسحاب من الكويت، اذا تم حل المشاكل العالقة معها وهدد بعدم الالتزام بوعده، اذا صدرت إدانة إعلامية علنية ورسمية للعراق من خلال وزراء خارجية العرب المجتمعين في القاهرة، وهي الإدانة التي من شأنها ان تمهد الطريق لتدخل عسكري اجنبي(١٠٦)، وبعد ساعات من ذلك اصدرت بغداد بياناً تعلن فيه بدء الانسحاب يوم الخامس من آب ١٩٩٠م لكن بدون رجوع أسرة الصباح للحكم(١٠٧).

اعتقد الملك حسين بانه احرز نجاحاً كبيراً، وأرسل على الفور رسالة من طائرته عن طريق برج المراقبة في مطار عمان يطلب من وزير خارجيته مروان القاسم اخبار نظرائه من وزراء خارجية العرب بالتريث قليلاً بعد اتصال يجريه الملك حسين مع الرئيس المصري حسني مبارك وستصلهم بعد ذلك تعليمات جديدة(١٠٨).

تابع الملك الاردني حسين جهوده في تنفيذ مقترحات الاطار العربي التي اتفق عليها مع الرئيس حسني مبارك، لكن في نفس الوقت أصدرت الحكومة المصرية بياناً يدين دخول الجيش العراقي للكويت، وقد جاء في نص الإدانة الصادرة من وزارة الخارجية المصرية في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر الثالث من آب ١٩٩٠م تتضمن الآتي:

١- انسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية.

٢- الكف عن محاولة تغيير النظام في الكويت بالقوة وترك الشؤون الداخلية للكويت للشعب الكويتي الشقيق يقرها بإرادته الحرة وقراره المستقل.

٣- ارتباط البلدين بإتباع اسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما بالطرق الودية والمفاوضات السلمية(١٠٩).

فوجئ الملك حسين عند وصوله الى مطار عمان بصدمة قال عنها: " انها اقسة الصدمات في حياتي " بعد علمه بأن مصر أصدرت بياناً منفرداً بإدانة العراق في الساعة الرابعة والنصف، أي لم تنتظر اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في الساعة السادسة مساءً، ثم انها لم تعلم بنتائج زيارة الملك حسين الى بغداد(١١٠).

اتصل الملك الأردني بالرئيس المصري حسني مبارك وهنا تختلف الروايات بين الجانبين: فالرئيس المصري يقول:

" **إن الملك حسين قد اتصل به في الساعة الرابعة والنصف واخبره بان الجانب العراقي قد وافق على عقد القمة المصغرة وعندما سألته عما اذا كن صدام حسين قد وافق على الانسحاب من الكويت وعدم التعرض لحكومتها الشرعية وهما الركيزتان الاساسيتان لعقد القمة المصغرة؟ فرد الملك حسين بأنه لم يبحث اية تفاصيل مع صدام** "(١١١)، ومن هنا فشلت القمة المقترحة قبل أن تبدأ(١١٢). اما الجانب الأردني فالملك حسين يقول:

" **ان مهمتي كانت الترتيب لعقد القمة المصغرة ولم أكن موظفاً يحمل رسالة ومع ذلك فقد كانت موافقة صدام حسين على الانسحاب كانت معي لكن مصر تسرعت واصدرت البيان قبل ان تسمع مني** "(١١٣).

ومهما اختلفت الروايات بين الجانبين الا ان الحقيقة واضحة، بأن الرئيس المصري قد تعمد اصدار بيان

الادانة بحق العراق، من غير ان يعرف بنتائج زيارة الملك حسين الى بغداد، والدليل على ذلك بأن وقت صدور البيان كان في الساعة الرابعة والنصف من مساء الثالث من آب ١٩٩٠م، وهو نفس الوقت الذي اتصل به الملك حسين بالرئيس حسني مبارك واعلمه بنتائج زيارته الى بغداد فالسرعة في اصدار البيان تدل على ان البيان كان معداً مسبقاً، إذ ليس من السهولة اعداد بيان بهذه الدقة بنفس وقت الاتصال، ومما يؤيد ذلك ان الملك حسين ذكر بأن عند اتصاله بالرئيس حسني مبارك اخبره بأنه يتعرض لضغوطات كبيرة(١١٤).

انقسم العرب على بعضهم في اجتماع مجلس الجامعة، ولم يكن الخلاف حول الاجتياح المرفوض من الجميع وان الانسحاب يجب ان يكون فورياً لكن الخلاف لغوياً، فجماعة ترى انه يجب اصدار بيان بإدانة العراق إدانة كاملة، كونها مسألة مبدئية في رفض العدوان على دولة عربية عضو في الجامعة العربية، وقد مثل هذا الفريق دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، ويرى فريق اخر وقد مثله كلاً من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن والسودان، بأنه يجب الأخذ بالحل وعدم ترك الباب مفتوحاً للنوايا الأمريكية المتربصة للعرب او منحها الحجة للتدخل في شؤون المنطقة(١١٥).

اصدر مجلس الجامعة العربية القرار رقم (٥٠٣٦) بعد اختتام اجتماع وزراء الخليج العرب المجتمعين في مساء الثالث من آب ١٩٩٠م، والذي يدين الاجتياح العراقي للكويت وقد جاء في القرار ما يأتي:

١- إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته.

٢- استنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت.

٣- مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية الى مواقعها قبل العاشر من محرم ١٤١١هـ الموافق الاول من آب ١٩٩٠م.

٤- رفع الأمر الى اصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر في عقد اجتماع قمة طارئ لمناقشة العدوان ولبحث سبُل التوصل الى حل تفاوضي دائم ومقبول من الطرفين المعنيَّين يستلهم تراث الامة العربية و روح الأخوة والتضامن ويسترشد بالنظام القانوني العربي القائم.

٥- تأكيد تمسكه المتين بالحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وتجديد حرصه على المبادئ التي تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية بعدم اللجوء الى القوة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء واحترام النظم الداخلية القائمة فيها وعدم القيام بأي عمل يرمي الى تغييرها.

٦- رفض المجلس القاطع لأي تدخل او معاونة تدخل أجنبي في الشؤون العربية.

٧- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وإخطار المجلس بما يستجد.

٨- اعتبار المجلس دورته غير العادية، في حالة انعقاد مستمر(١١٦).

ظهر التباين في مواقف الدول العربية من الاجتياح بشكل كبير من خلال التصويت على بيان الإدانة(١١٧) إذ وافقت (١٤) دولة على القرار واعتراض العراق وتحفّظ فلسطين، وعدم موافقة كلّ من الاردن وموريتانيا وامتناع كلٌ من اليمن والسودان عن التصويت وغياب ليبيا عن الجلسة(١١٨).

أعلن المندوب العراقي ان الحكومة العراقية تعترض بشدة على القرار، لان القرار يستند في جملة ما يستند إليه الى نص المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية، ونظراً الى أن المادة المذكورة تشترط بوضوح الإجماع في اتخاذ القرارات المستندة إليها، وبما ان القرار قد عارضته خمس دول من الدول الاعضاء وتحفظ دولة واحدة وغياب دولة أخرى، فإنه يُعَدّ باطلاً ولا يترتب عليه أثر(١١٩).

وتحفظت فلسطين على الادانة، لأنها قد تكون مبرراً من وجهة نظرها الى التدخل الأجنبي في الشؤون العربية، وعلّق مندوب موريتانيا على القرار بأن بلاده مع تمسكها بميثاق جامعة الدول العربية وكافة المعاهدات العربية فإن وفدها لا يستطيع الموافقة على هذا القرار لانه لا يملك معلومات محددة بشأنه(١٢٠).

وأعلن مندوب الجمهورية العربية اليمنية أن بلاده تمتنع عن التصويت على ما ورد في القرار من إدانة للعراق، وذلك للأسباب الاتية:

١- إن الجمهورية اليمنية ترى ضرورة الخروج بقرار يساعد على نجاح هذه الفكرة الى ما نبتغيه ولا يؤثر سلباً في كل جهد مخلص في هذا الاتجاه، فيفتح الباب لكل الاحتمالات ومنها التدخل الخارجي تحت مبرر توجيه الإدانة العربية.

٢- طابع الاستعجال الذي لجأت إليه الجامعة في إدانة العراق من دون بذل أي جهد يذكر من مجلس الجامعة، في الاتصال بالطرفين المعنيَّين العراق والكويت لحل الأزمة.

٣- لقد أوضحت الجمهورية اليمنية في اجتماعات مجلس الجامعة ان القضية ليست قضية إدانة بل أنها قضية في حاجة الى جهود إيجابية مكثفة لدى الطرفين المعنيَّين العراق والكويت وسائر الأشقاء للوصول الى حل يتفق عليه للأزمة، ومن هنا فقد رأت الجمهورية اليمنية في قرار الإدانة وبهذه العجالة عاملاً كابحاً ومعطلاً للجهود، وورقة قد تستغلها الدول الأجنبية في التدخل العسكري في المنطقة(١٢١).

أمتنعت السودان عن التصويت على القرار مستندة إلى النقاط الآتية:

أ- التأكيد على خطورة الموقف وعلى المهددات الماثلة للأمن القومي العربي وعلى ضرورة الإسراع لوضع حدّ لتدهور الموقف المتفجر.

ب- التأكيد على حرص جمهورية السودان على تحقيق الأمن والاستقرار لشعب الكويت الشقيق وتجنيبه المزيد من إراقة الدماء.

ت- تفادي المزيد من التعقيد في الموقف الراهن وإتاحة الفرصة للقادة العرب في اتصالاتهم الجارية.

ث- معالجة الأمر في إطار عربي درءاً لمخاطر التدخل الأجنبي في المنطقة العربية(١٢٢).

كما أبدت المملكة الأردنية الهاشمية عدم موافقتها على القرار، إذ أنها ترى أن هذا الوضع يشكل شأناً عربياً يخص الأمة العربية في الدرجة الأولى وعليه، فإنه يفترض التوصل الى تسوية له ضمن الإطار العربي وبصورة تحول من دون افساح المجال لأي تدخل أجنبي في المنطقة، وجرى توضيح الموقف الأردني من قبل وزير الخارجية مروان القاسم خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في الثالث من آب ١٩٩٠م، لمناقشة الوضع، إذ أشار الى أن عدداً من القادة العرب ومنهم جلالة الملك حسين يبذلون جهوداً حثيثة ومتواصلة للعمل على احتواء الأزمة، وأنه كان قد اتُّفق على عقد قمة مصغرة تجمع عدداً منهم لتلك الغاية وأن إصدار قرار عن مجلس الجامعة يجعل مهمتهم أكثر صعوبة إن لم تكن مستحيلة، كما أنه في حالة صدور القرار فإن القمة المرجوة لن تعقد، وانطلاقاً من الحرص على إفساح المجال أمام القادة العرب لبذل مساعيهم لدى الطرفين المعنيين، فإن الأردن لم يوافق خلال ذلك الاجتماع على إصدار القرار المذكور، اما ليبيا فلم تشارك في الجلسة التي اتخذ مجلس الجامعة خلالها هذا القرار.

شكلت النقطة الهامة في قرار مجلس جامعة الدولة العربية هو رفضه القاطع لأي تدخل اجنبي أو محاول تدخل أجنبي في الشؤون العربية، كما نصت المادة السادسة من القرار إلا أن أي اجراء عملي لم يترتب عليه ولم تعتبره الدول العربية موقفاً رسمياً تتبناه أمام العالم، حتى أن الرئيس الأمريكي جورج بوش اعتبر ان

الدول العربية متباطئة في اتخاذ الموقف المطلوب، مما يستدعي الولايات المتحدة أن تباشر بنفسها لمعالجة الموقف الخطير في الخليج، ولم تبادر أي دولة عربية الى الدفاع عن هيبة جامعة الدول العربية او القرار العربي وترد على تحدي الرئيس الأمريكي، بل ان بعض الدول العربية كانت تريد تدخل أمريكا السريع إيمانا بقدرتها على معالجة الموقف وعجز جامعة الدول العربية.

جاء بيان وزراء خارجية العرب في الوقت الذي كان فيه ملك الأردن قاب قوسين او ادنى للوصول الى حل عربي للازمة بين العراق والكويت، لولا تسرع الرئيس المصري في إصدار بيان الإدانة ضد العراق، وبذلك أحبطت جهود الملك حسين لعقد قمة مصغرة كان المفترض عقدها في جدة مما ادى ذلك الى تصلب الحكومة العراقية في موقفها.

مهدت جامعة الدول العربي الطريق للتخلي عن أي محاولة للإبقاء على الأزمة داخل اطارها العربي، وفتح الطريق أمام تدويل الأزمة دولياً هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن السرعة في إصدار قرار الإدانة كانت بمثابة مؤشر على ان الدول المؤيدة لقرار الإدانة لاسيما مصر قد وقعت تحت ضغوطات.

الخاتمة

توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات أهمها :

١- شهدت المدة ما بعد الحرب العراقية– الايرانية تدهورا سريعا في العلاقات بين العراق والكويت بسبب عدم استقرار اسعار النفط والديون على العراق .

٢- تمت اغلب المفاوضات بين العراق والكويت خارج اطار الجامعة العربية بسبب فشلها في اتخاذ قرار حاسم للازمة .

٣- محاولة الأردن حل الأزمة بالطرق الدلوماسية ، وتأمين حل عربي لعودة الشرعية للكويت دون اللجوء الى القوة العسكرية ، وذلك باعتماد اسلوب الترضية والتفاهم بين الطرفين لاسيما في قضية الديون .

٤- وعي الأردن بنتائج الحرب التي ستؤدي الى التدخل الأجنبي في المنطقة وتدمير البنية التحتية لبلدين والانهيار الاقتصادي للدول العربية .

٥- الموقف الرسمي في الأردن من خلال تقصي تاريخه المعاصر مؤثر وفعال وكانت محاولاته جادة لحل الأزمة عربيا ترفض احتلال اراضي الغير بالقوة.

٦- استمرار الاردن على نهجه العربي من خلال مشاركته الفاعلة في المؤتمرات .

٧- تسارع أحداث الأزمة أفشل محاولات الاردن لحلها سلميا ، مما ادى الى تحول الصراع الى عربي– أجنبي .

الهوامش:

١) عبد الملبك خلف التميمي، ابحاث في تاريخ الكويت، (الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م)، ص٦٦.

(٢) في عام ١٩٨٦م تدهورت أسعار النفط بشكل كبير الى ٨,١٥ دولار للبرميل في حزيران من العام نفسه، ثم ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ حتى بلغت ١٨ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٧م، ثم عادت وتراجعت الى ١٤,٩٥ دولار للبرميل في الربع الاول ١٩٨٨م، وذلك بسبب زيادة الإنتاج مما اثر على الاسعار. للمزيد من التفاصيل ينظر: مشدن وهيبة، أثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة ١٩٧٣م – ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٥م)، ص٨٥ – ٨٦.

(٣) حاتم مهدي الدفاعي، واقع ومستقبل العراق (التحديات والخيارات)، جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، "مجلة"، العدد ٢، جامعة تكريت، السنة الاولى، ص٣٩.

(٤) ولد في تكريت عام ١٩٣٧م وانضم الى حزب البعث عام ١٩٥٧م شارك في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩م ثم لجأ الى سوريا ومصر وعاد الى العراق عام ١٩٦٣م بعد ان استولى حزب البعث على السلطة في العراق وفي عام ١٩٦٨م اصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة وبهد تنحي الرئيس احمد حسن البكر عن السلطة في السادس عشر من تموز عام ١٩٧٩م اصبح صدام رئيساً للعراق. للمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر: كريس كوتشيرا وآخرون، الكتاب الاسود لصدام حسين، ترجمة: خسرويوتاني، (اربيل: دار ناراس للطباعة والنشر ، ٢٠٠٧م)، ص٥٣ – ٨٢.

(٥) كان العراق قبل حربه مع ايران من اغنى الدول العربية، وكانت لديه فوائض من العملات الأجنبية قدرت بأكثر من ٣٥ مليار دولار، كما كان دائناً وليس مديناً لبعض الدول الصناعية ولاسيما فرنسا، وبعد دخوله الحرب مع إيران والتي استمرت ثماني سنوات، اختلفت الصورة تماماً وأصبح العراق مديناً وليس دائناً وبلغت ديون العراق اكثر من ١٠٠ مليار دولار معظمها من الكويت والتي كان قدرها ١٣ مليار دولار كديون على العراق للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد حسن غازي القصيبي، أزمة الخليج محاولة للفهم، (لندن: دار الساقي، ١٩٩١م)، ص١١؛ عبد العظيم رمضان، الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ٢٠٠٢م)، ص٦٩.

(٦) بيار سالنجر واريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج رؤية مطلع على العد العكسي للازمة، (بيروت، شركة المطبوعات للنشر، ١٩٩١م)، ص٨.

(٧) انعقد مؤتمر القمة العربية غير العادي في الجزائر للفترة من السابع الى التاسع من حزيران ١٩٨٨م، تلبية لدعوة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، لاجل دعم القضية الفلسطينية و تسوية المشاكل الإقليمية تسوية عادلة وعد الأمن القومي العربي وحدة لا تتجزأ. للمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣م، ٩٨٩م، ط٢. (بيروت: مركز دراسات الو حدة العربية، ١٩٩٠م)، ص٧٣٢.

(٨) رجل دولة عراقي من مواليد ١٩٣٦م، درس في بغداد، وتخرج من كلية الآداب بجامعة بغداد ١٩٥٨م انتسب الى حزب البعث، عمل محرراً في جريدة الجمهورية العراقية عام ١٩٥٨م، ثم رئيساً لتحرير جريدة الجماهير، ورئيساً لتحرير جريدة الثورة عام ١٩٦٨م، ثم عين في تشرين الثاني ١٩٧٤م وزيراً للإعلام، وفي عام ١٩٧٧م عين عضواً في مجلس قيادة الثورة وبعد ذلك انتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث، وعند تولي صدام حسين رئاسة الجمهورية، عين نائباً لرئيس

الوزراء بين عامي ١٩٧٩م – ١٩٨٣م، ثم وزيراً للخارجية حتى عام ١٩٩١م. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٣، ص٧٥١.

(٩)سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج دراسة جدلية في تناقضات الأزمة. (بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٤م)، ص١١٦.

(١٠) العراق (جريدة)، بغداد، العدد ٣٩٧٠، ٧/شباط/١٩٨٩م؛ رغيد الصلح، حربا بريطانيا والعراق ١٩٤١م – ١٩٩١م، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧م)، ص٣١٤.

(١١) رجل دولة عراقي ولد في سامراء عام ١٩٤٢م، و انتقل الى بغداد لإكمال دراسته، انضم الى حزب البعث، عين بعد انقلاب السابع عشر من تموز ١٩٦٨م رئيساً للجنة العليا للعمل الشعبي واصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث، وقبل نهاية عام ١٩٦٩م، أصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة، وفي نهاية العام نفسه عين وزيراً للإصلاح الزراعي، ثم وزيراً للزراعة والإصلاح في عام ١٩٧٢م، وفي تشرين الثاني ١٩٧٤م عين وزيراً للداخلية، وفي عام ١٩٧٩م عين نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٤، ص١٠٤.

(١٢) الجمهورية (جريدة)، بغداد، العدد ٧٠٧٧، ٨/شباط/١٩٨٩م.

(١٣) عبد الرحمن شاكر، الطغيان والانتحار القومي، مركز الدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٢م، ص١٠٤.

(١٤) الجمهورية (جريدة)، بغداد، العدد ٧٢٠٢، ١٣/حزيران/١٩٨٩م.

(١٥) صلاح قبضايا، عاصفة الصحراء، (لندن: الشركة السعودية للابحاث، ١٩٩١م)، ص٩٣.

(١٦) سياسي ورجل دولة كويتي، من مواليد عام ١٩٢٨، تلقى تعليمه في مدرسة المباركية بالكويت، عين حاكماً لمنطقة الأحمدي (١٩٤٩م – ١٩٥٠م)، تولى رئاسة قسم المال والاقتصاد عام ١٩٥٩م، ثم اصبح وزيراً للمالية والصناعة والتجارة عام ١٩٦٣م، ثم رئيساً للوزراء في عام ١٩٦٥م، ثم ولياً للعهد (١٩٦٦م – ١٩٧٧م)، ثم أميراً لدولة الكويت بعد وفاة صباح السالم الصباح. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٢، ص١٣.

(١٧) بدعوة من الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، انعقد مؤتمر القمة العربي غير العادي في مدينة الدار البيضاء للمدة من الثالث والعشرين الى السادس والعشرين من ايار ١٩٨٩م، تحت شعار دعم الانتفاضة الفلسطينية، حضره جميع قادة الدول العربية إلا لبنان، لمساندة الشعب الفلسطيني و لم يتطرق للمشاكل الإقليمية العربية مطلقاً، وبالأخص الأزمة بين الكويت والعراق. ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات وثائق الوحدة العربية ١٩٨٩م – ١٩٩٣م. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥م)، ص٦٥١.

(١٨) محمد الاطرش، ازمة الخليج جذورها والسياسة الامريكية اتجاها، المستقبل العربي، "مجلة"، العدد ١٥٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني، ١٩٩٢م، ص١١٨.

(١٩) د. ك. و، و. أ. ع، ملف رقم (٥٦٠)، شخصيات عربية، ٢٢/ايلول/١٩٨٩م، ص٦.

(٢٠) سعد البزاز، المصدر السابق، ص٣٨.

(٢١) سياسي ورجل دولة عراقي، ولد في كربلاء عام ١٩٣٠م، تلقى دراساته العليا في الجامعة الأمريكية في بيروت، ثم درس في جامعة وسنكس الأمريكية و حاز على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، انتسب الى حزب البعث اثناء دراسته في بيروت، عين وزيراً للإصلاح الزراعي في اول وزارة شكلت على اثر سقوط عبد الكريم

قاسم في شباط ١٩٦٣م، واعفي من منصبه بعد ١٨/تشرين الثاني/١٩٦٣م، عين وزيراً للنفط والمعادن في نهاية عام ١٩٦٩م، عيين في عام ١٩٧٤م وزيراً للخارجية، في عام ١٩٨٢م أصبح نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وفي ١٩٩١م اصبح رئيساً للوزراء. ينظر: حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج١، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥م)، ص٨٦.

(٢٢) النص الكامل للرسالة ينظر: القادسية (جريدة)، بغداد، العدد (٣٣٢٤)، ٢٥/تموز/١٩٩٠م.

(٢٣) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣٠٣.

(٢٤) سياسي كويتي من عائلة آل صباح الحاكمة ولد في عام ١٩٢٩م ترأس عام ١٩٦١م دائرة الشؤون الاجتماعية عين في عام ١٩٦٣م وزيراً للإرشاد والإعلام وفي العام نفسه تولى مسؤولية وزارة الخارجية، شغل في عام ١٩٦٥م – ١٩٦٧م منصب وزير النفط ثم منصب وزير الشؤون النفطية ١٩٦٧م، وفي عام ١٩٧٨م عين وزيراً للداخلية، ثم نائباً لرئيس مجلس الوزراء في شباط ١٩٧٨م، ثم وزيراً للإعلام في آذار ١٩٨١م، ثم شغل في الوزارة التي تشكلت في حزيران ١٩٨١م عدة مناصب حكومية في آن واحد هي نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية ووزير الإعلام. ينظر: عبد الوهاب الكياني، المصدر السابق، ج٣، ص٥٥٠.

(٢٥) أروى هاشم عبد الحسين، مشكلات الحدود العربية – العربية في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٦م)، ص١٢٨.

(٢٦) الجمهورية (جريدة)، بغداد، العدد ٧٤٥٣، ١٩/شباط/١٩٩٠م.

(٢٧) علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة: عطا عبد الوهاب، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ٢٠٠٩م)، ص٦١.

(٢٨) تجمع اقتصادي ضم كلاً من العراق والأردن ومصر واليمن، دعا الى إنشائه العراق في بادئ الأمر من خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الأربعة الذي عقد في عمان بتاريخ ١٤/شباط/١٩٨٩م، واعتمد الاجتماع على ورقة عمل عراقية اقرها الوزراء وتم رفعها والمصادقة عليها من رؤساء الدول الأربعة على وثيقة اقتصادية مفادها (التعاون الاقتصادي بين تلك الدول) واطلق على ذلك التجمع بـ (مجلس التعاون العربي) ينظر:

Hiro, Dilip, desert shield to desert stro,, the second Gulf war, new York, 1992, p. 55.

(٢٩) الثورة (جريدة)، بغداد، العدد ٧٢ز٧، ٢٤/شباط:١٩٩٠م.

(٣٠) جعفر عتريسي، العراق في قلب الاعصار سقوط بغداد والتحولات الكبرى اولى معالم الشرق الاوسط الكبير، (بيروت: دار المحبة البيضاء للنشر، ٢٠٠٤م)، ص٦٩.

(٣١) النص الكامل للخطاب. ينظر: القادسية (جريدة)، بغداد، العدد ٣٢١٧، ٢٥/ شباط/١٩٩٠م.

(٣٢) رجل دولة وعسكري، ولد عام ١٩٢٩م، تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٤٩م، ومن كلية الطيران عام ١٩٥٢م، عين مديراً لكلية الطيران في عام ١٩٦٧م، ثم عينه الرئيس جمال عبد الناصر في عام ١٩٦٩م رئيساً لاركان حرب القوات الجوية المصرية وقد شغل هذا المنصب حتى عام ١٩٧٥م/ حينها عينه انور السادات نائباً لرئيس الجمهورية واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٨١م، وفي عام ١٩٨١م اصبح رئيساً لجمهورية

مصر العربية. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٢، ص٥٣٩.

(٣٣) محمود برهوم، نافذة على ازمة الخليج خفايا وحقائق، (عمان: مركز الفارس، ١٩٩١م)، ص٩.

(٣٤) ملك المملكة الأردنية الهاشمية ولد في الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٣٥م تلقى تعليمه في الإسكندرية وهارو وساند هربت العسكرية في بريطانيا، تولى العرش صغيراً بعد اضطرار والده طلال بن عبد الله التخلي عن العرش في عام ١٩٥٣م، أقدم على انشاء الاتحاد الهاشمي مع ابن عمه الملك فيصل الثاني في شباط ١٩٥٨م، الا ان هذا الاتحاد انهار مع انهيار النظام الملكي في العراق بتاريخ ١٤/ تموز/ ١٩٥٨م،توفي في عام ١٩٩٩م. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عماد رديف طالب، الملك حسين بن طلال ودوره السياسي في الاردن ١٩٥٣م – ١٩٦٧م، رسالة ماجستير، (جامعة تكريت: كلية التربية، ٢٠٠٦م)، ص٥ – ٢١٣؛ عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٢، ص٥٤٢.

(٣٥) عبد الحسين مهدي عواد، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية، ط٢، (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٧م)، ص٣٦.

(٣٦) محمود برهوم، المصدر السابق، ص١٠.

(٣٧) مقتبس من: بيار سالنجر، اريك لوران، المصدر السابق، ص١٦.

(٣٨) مقتبس من: عبد الحسين مهدي عواد، المصدر السابق، ص٣٧.

(٣٩) بيار سالنجر، اريك لوران، المصدر السابق، ص١٥.

(٤٠) محمود برهوم، المصدر السابق، ص١٠.

(٤١) الجمهورية (جريدة)، بغداد، العدد ٧٤٦٦، ٤/آذار/١٩٩٠م؛ جعفر عتريسي، المصدر السابق، ص١٠؛ محمود برهوم، المصدر السابق، ص١١.

(٤٢) ينظر: الثورة (جريدة)، بغداد، ٧٢٥٥، ١٣/نيسان/١٩٩٠م؛ اريك لوران، حرب آل بوش اسرار النزاع التي يمكن الاعتراف بها، ترجمة: سلمان حرفوش، (بيروت: دار الخيال للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م)، ص٥٥؛ الان فريدمان، شبكة العنكبوت التاريخ السري لكيفية تسليح البيت الابيض للعراق بصورة غير قانونية، (بيروت: د. م، ١٩٩٧م)، ص١١٢.

(٤٣) صلاح قبضايا، المصدر السابق، ص٩٩.

(٤٤) الجمهورية (جريدة)، بغداد، العدد ٧٥٥١، ٢٥/أيار/١٩٩٠م.

(٤٥) انعقد مؤتمر القمة العربية الطارئ في بغداد تلبية لدعوة صدام حسين في الثامن والعشرين من ايار ١٩٩٠م، واستمر لغاية الثلاثين من ايار ١٩٩٠م. ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات الوحدة العربية ١٩٨٩م – ١٩٩٣م، ص٦٩٩؛ احمد يوسف القرعي، القمة العربية ومسؤوليتها القومية، سياسة دولية، " مجلة "، عدد ١٣٧، مركز الدراسات الاستراتيجية في الاهرام، القاهرة، تموز ١٩٩٨م، ص١٦٢.

(٤٦) إن سبب عدم مشاركة لبنان في المؤتمر يرجع الى ان العراق لم يوجه الدعوة مباشرة للرئيس اللبناني الياس الهراوي وانما عن طريق الجامعة العربية. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن ابو طالب، قمة بغداد الطارئة وتحديات الأمن القومي العربي، السياسة الدولية، " مجلة "، العدد ١٠١، مركز الدراسات الاستراتيجية في الاهرام، القاهرة، تموز ١٩٩٠م، ص١٦٦.

(٤٧) كان من المقرر في اجتماع القمة مناقشة وشجب تدفق اليهود السوفيت الى فلسطين ومناقشة استمرار الحملات الإعلامية والسياسية والتهديدات واجراءات

الحظر العلمي والتكنولوجي المغرضة والعدائية الموجهة ضد العراق لاسيما بعد تهديد صدام حسين بتدمير نصف اسرائيل. ينظر: حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص١٦٦.

(٤٨) النص الكامل للمذكرة ينظر: فؤاد مطر وآخرون، موسوعة حرب الخليج "مقومات ويوميات ووثائق الأزمة والصراع على الكويت والحرب الدولية العربية الاسرائيلية على العراق"، ج٢، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤م)، ص٥٠٨ – ٥٠٩؛ اشرف راضي، المؤامرة الامريكية – العراقية لاحتلال الكويت بين الحقيقة والخيال. (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢م)، ص١٨٥.

(٤٩) فؤاد مطر وآخرون، المصدر السابق، ج١، ص٢٣.

(٥٠) حسن أبو طالب، المصدر السابق، ص١٦٧.

(٥١) اندرو كوكبورن وباتريك كوكبورن، صدام الخارج من تحت الرماد ولادة صدام حسين من جديد، ترجمة: علي عباس، (بيروت: دار المنتظر، ٢٠٠٠م)، ص١٥٢؛ الثورة (جريدة)، بغداد، العدد ٧٢٩٩، ٢٧/أيار/١٩٩٠م؛ القادسية (جريدة)، بغداد، العدد ٣٢٧٩، ٢٨/أيار/١٩٩٠م.

(٥٢) بيار سالنجر، اريك لوران، المصدر السابق، ص٤٦؛ أوراق الشرق الأوسط، أبعاد واحتمالات أزمة الخليج. (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٠م)، ص٣٥.

(٥٣)ملك المملكة العربية السعودية ولد في عام ١٩٩٢م، كانت بداية عهده في الحكم سنة ١٩٥٨م عندما تولى وزارة التعليم في عهد أخيه الملك سعود بن عبد العزيز، لكن فهد لم يبرز الا في عهد الملك فيصل وذلك في سنة ١٩٦٢م حيث اوكلت اليه وزارة الداخلية وقد استمر في منصبه حتى اغتيال الملك فيصل في عام ١٩٧٥م، ومع اعتلاء الملك خالد عرش المملكة العربية السعودية عين الأمير فهد ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء في عام ١٩٧٥م، وفي الثالث عشر من حزيران ١٩٨٢م اصبح ملكاً للمملكة العربية السعودية وبقى ملكاً حتى وفاته في الاول من آب ٢٠٠٥م،. ينظر: فهد بن عبد الله السماري وناصر بن محمد الجهيني، المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٢م)، ص٩ – ٢٢٠؛ (الانترنيت)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.or.

(٥٤)بيار سالنجر واريك لوران، المصدر السابق، ص٤٦.

(٥٥) النص الكامل لخطاب صدام حسين. ينظر: الجمهورية (جريدة)، بغداد، العدد ٧٦١٧، ٢٩/أيار/١٩٩٠م.

(٥٦) بيار سالنجر واريك لوران، المصدر السابق، ص٤٠؛ رغيد الصلح، حربا بريطانيا والعراق ١٩٤١م – ١٩٩١من ص٣٣٠.

(٥٧)ريا قحطان احمد، صورة الولايات المتحدة في الصحافة العراقية، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ٢٠٠١م)، ص٨٤ – ٨٥.

(٥٨) النص الكامل لخطاب صدام حسين. ينظر: فؤاد مطر وآخرون، المصدر السابق، ص٥١٤ – ٥١٨.

(٥٩) قسم التوثيق في دار النضال، حرب الخليج (وثائق وحقائق)، (بيروت: دار النضال، ١٩٩١م)، ص٢١١.

(٦٠) صالح يحيى الشاعري، المصدر السابق، ص٢٢٥.

(٦١) النص الكامل للبيان الختامي. ينظر: فؤاد مطر وآخرون، المصدر السابق، ص٥٣١ – ٥٣٥.

(٦٢) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣١٠.

(٦٣) محمد علي عبودي، جامعة الدول العربية والصراع العربي – الإسرائيلي ١٩٤٥م – ١٩٩١م، (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م)، ص٧١٤.

(٦٤) مقتبس من: محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣١٠ – ٣١١.

(٦٥) سامي عصاصه، المصدر السابق، ص١١٩.

(٦٦) سعدون حمادي، الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمادي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص٣٣٠.

(٦٧)جعفر عتريسي، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٦٨) للمزيد من التفاصيل ينظر: اروى هشام عبد الحسن، مشكلة الحدود بين العراق والكويت ١٩١٣ – ٢٠٠٩م، (بغداد: وزارة الخارجية العراقية، ٢٠١٠م)، ص٤٥؛ اسماء منسي ياسين النعيمي، منظمة الاقطار المصدرة للنفط (OPEC) في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مع اشارة للعراق، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٧م)، ص٤٥ – ٤٦.

(٦٩) مقتبس من: قيس فاضل النعيمي، مصر وازمة الخليج ١٩٩٠م – ١٩٩١م بين العراق والكويت، التربية والعلم، "مجلة"، العدد ٤، ٢٠١٠م، ص١٦.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) النص الكامل للخطاب. ينظر: القادسية (جريدة)، بغداد، العدد ٣٣٢٦، ٢٧/تموز/١٩٩٠م.

(٧٢) ولد في الثاني من اذار ١٩٤٩م، في الطائف ووالده هو الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، سفير السعودية لدى الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٩٨٣م وحتى ٢٠٠٥م. للمزيد من التفاصيل ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org/wiki.

(٧٣)محمود بكري، جريمة امريكا في الخليج الاسرار الكاملة، (القاهرة: العربية للطباعة والنشر، ط٥، ١٩٩١م)، ص١٦٨ – ١٦٩.

(٧٤) ميثاق خير الله جلود، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي، دراسات اقليمية، "مجلة"، عدد ٢١، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، كانون الثاني، ٢٠١١م، ص٣٤٦؛ جعفر عتريسي، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٧٥)Hiro, Dilip, op. cit., p. 85.

(٧٦) رسالة من العميد فهد احمد الى صاحب السمو الشيخ سالم الصباح السالم الصباح. ينظر: بيار سالنجر واريك لوران/ المصدر السابق، ص٢٣٢؛ آلانغريش ودومنيك فيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة: ابراهيم العريس، (قبرص: شركة الارض للنشر المحدودة، ١٩٩١م)، ص٢١٨.

(٧٧) سياسي تونسي، ولد في السادس من ايلول ١٩٢٥م، حصل على شهادة التبريز في اللغة والآداب العربية من جامعة السوربون في فرنسا، تدرج في الوظائف العلمية والثقافية في بلاده، فدرس بمعهد كارنو ودار المعلمين العليا بتونس، ثم تولى بعد ذلك ادارة الاذاعة والتلفاز التونسي حتى عينه الرئيس بورقيبة وزيراً للشؤون الثقافية عام ١٩٧١م، ثم وزيراً لديوان رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٤م، شغل منصب امين جامعة الدول العربية عام ١٩٧٩م، عندما انتقل مقرها لتونس بعد توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد وبقي في منصبه حتى استقال في الثالث من ايلول ١٩٩٠م. ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج٣، ص٤٢٧.

(٧٨) مذكرة الجمهورية العراقية الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٥/تموز/١٩٩٠من يتهم فيها الكويت بسرقة النفط العراقي، فؤاد مطر وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص١١ – ١٥.

(٧٩) مذكرة الجمهورية العراقية الى الامانة لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٥/تموز/١٩٩٠م، يتهم فيها

الكويت بسرقة النفط العراقي، فؤاد مطر وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص١١ – ١٢.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) هو حقل ضخم يقع ضمن الحدود المتنازع عليها بين البلدين، تم اكتشافه في عام ١٩٥٤م، يبلغ عمقه ١٠ آلاف ومائتي قدم ويقع اكثر من ٩٠% من الحقل البالغ طوله خمسين ميلاً في العراق، ومع ذلك فأن معظم نفطه المستخرج في العقد الماضي ضخ من قبل الكويت ويعد هذا الحقل من اكبر الحقول النفطية في العالم، ويقدر احتياطه بـ ٣٠ مليار برميل، انظر:

David H. Finnie, Shifting lines in the sand, Harvard university press, 1992, p. 171.

(٨٢) مذكرة الجمهورية العراقية الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٥/تموز/١٩٩٠م، يتهم فيها الكويت بسرقة النفط العراقي، فؤاد مطر وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص١١– .

(٨٣) ينظر: محمود برهوم، المصدر السابق، ص١٦.

(٨٤)جمال كمال، الأخطاء الكاملة شاهد عيان على يوميات حرب الخليج الثانية، (د. م: مطابع الاوف، ١٩٩١م)، ص٤٠؛ حبيب الرحمن، حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها، ط٢، (بيروت: شركة المطبوعات، ٢٠٠١م)، ص٣٦٥.

(٨٥)مقتبس من محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣٠٣.

(٨٦)النص الكامل للخطاب ينظر: الجمهورية (جريدة)، بغداد، العدد ٧٦٠٥، ١٨/تموز/١٩٩٠م؛ وفي اليوم نفسه بدأت الفرق العسكرية العراقية بالتحرك باتجاه الحدود الكويتية. ينظر: جعفر عتريسي، المصدر السابق، ص١١.

(٨٧)جعفر عتريسي، المصدر السابق، ص١١٠.

(٨٨)مقتبس من: محمود بكري، المصدر السابق، ص٢١٩.

(٨٩)بسام ابو شرف، المصدر السابق، ص٣٧٩ – ٣٨٠؛ محمد علي الشرفاء، المصدر السابق، ص٧٤.

(٩٠)الجمهورية (جريدة)، بغداد، العدد ٧٦١٧، ٣٠/تموز/١٩٩٠م.

(٩١)سامي عصاصة، المصدر السابق، ص١٤٠؛ محمود بكري، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(٩٢)محمود بكري، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(٩٣)حسن محمد صالح جديد الجبوري، العلاقات العراقية – الاردنية ١٩٩٠م – ٢٠٠٢م، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٤م)، ص٤٣.

(٩٤)مقتبس من: محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ص١٦٧.

(٩٥)المصدر نفسه، ص١٤١.

(٩٦)الكتاب الابيض، الاردن وازمة الخليج آب ١٩٩٠م – آذار ١٩٩١م، عمان، ١٩٩١م، ص٥.

(٩٧)الطيب البكوش، المصدر السابق، ص٤١؛ خضير ابراهيم سلمان، المصدر السابق، ص٩٨.

(٩٨)عمر الحضرمي، العلاقات الاردنية السعودية، (الاردن: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م)، ص١٩١.

(٩٩)قيس فاضل النعيمي، المصدر السابق، ص٢٠؛ محمد بوذينة، احداث العالم في القرن العشرين ١٩٩٠م – ١٩٩٩م، (تونس: منشورات محمد ابو ذينة، ٢٠٠٧م)، ص٥٥.

(١٠٠)الكتاب الابيض، المصدر السابق، ص٦، خطاب الرئيس حسني مبارك في الثامن من آب ١٩٩٠، مجلة سياسية.

(١٠١)ايمن عبد الوهاب الساكت، مصر ومحاولة احتواء الازمة، "السياسة الدولية"، (مجلة)، العدد ١٠٢، مركز الدراسات الاستراتيجية في الاهرام، القاهرة، تشرين الثاني، ١٩٩٠م، ص٣١.

(١٠٢)الطيب البكوش، المصدر السابق، ص٤٢.

(١٠٣) بيار سالنجر، اريك لوران، المصدر السابق، ص١١٠.

(١٠٤) الثورة (جريدة)، بغداد، العدد ٧٣٦٩، ٤/آب/١٩٩٠م.

(١٠٥) خضير إبراهيم سلمان، العلاقات العراقية المصرية ١٩٨٧م – ٢٠٠٠م، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠١م)، ص٩٨؛ محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣٩٣؛ قيس فاضل النعيمي، المصدر السابق، ص٢٠.

(١٠٦) بيار سالنجر، اريك لوران، المصدر السابق، ص١١١؛ محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣٩٣؛ ليلى شرف، موقف الاردن من احداث الخليج الموقف الرسمي الشعبي وموقف المثقفين، ندوة ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١م)، ص١٢٤؛ سعد البزاز، المصدر السابق، ص١٠٢؛

Nita, M. Renfrew, SADDAM HUSSEIN, New York, 1992. P. 12.

(١٠٧) الطيب البكوش، المصدر السابق، ص٤٣.

(١٠٨) ماجد عبادة حداد، القرار السياسي الاردني حيال الازمة والعدوان الثلاثيني على العراق وانعكاساته على الامن الوطني، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤م)، ص١٢٩.

(١٠٩) بيان وزارة الخارجية المصري في الثالث من آب، ١٩٩٠م، فؤاد مطر وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص٤٨.

(١١٠) قيس فاضل النعيمي، المصدر السابق، ص٢٠.

(١١١) خطاب الرئيس مبارك في ٨ من آب ١٩٩٠م، وثائق الازمة، السياسة الدولية، "مجلة"، العدد ١٠٢، مركز الدراسات الاستراتيجية في الاهرام، القاهرة، تشرين الاول، ١٩٩٠م، ص١٧٨ – ١٨١؛ خضير ابراهيم سلمان، المصدر السابق، ص٩٩.

(١١٢) ابراهيم نافع، الفتنة الكبرى عاصفة الخليج، ط٢، (القاهرة: مركز الاهرام، ١٩٩٣م)، ص٥٢.

(١١٣) الكتاب الابيض، المصدر السابق، ص٧.

(١١٤) لقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً هائلة على مصر للتخلي عن فكرة الحل العربي للازمة او طلب تأجيل استقدام القوات الامريكية الى منطقة الخليج، وجاءت هذه الضغوط على شكل تهديدات، وردت على لسان جون كيلي مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط عندما وجه رسالة عنيفة الى وزير الخارجية المصري قائلاً: " إن الولايات المتحدة باعت لمصر خاصة الكثير من الأسلحة، وعليها إذا لم تتحرك وتأخذ موقفاً حازماً، ألا تعتمد في المستقبل على دعم الولايات المتحدة ". للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الناصر محمد سرور، اثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠م – ١٩٩١م، الجامعة الاسلامية، "مجلة"، جامعة الاقصى، المجلد ١٣، العدد ١، تموز ٢٠٠٥م، ص١١٥.

(١١٥)محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٥٢٤.

(١١٦)نص القرار الصادر عن الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية في الثالث من آب ١٩٩٠م، مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، المصدر السابق، ص٧٠٦ – ٧٠٧.

(١١٧)غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت قراءة موجزة في جوانب من اشكاليات الازمة، (الكويت: شركة مطابع الوران العالمية، ١٩٩٤م)، ص٧٣.

(١١٨)عبد الحميد الجواهري، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق جرد احداث المنطقة خلال ١٩٩٠م – ١٩٩١م، (بغداد: مركز ابحاث ام المعارك، ١٩٩٤م)، ص٣٥٢؛ حازم صاغية، بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطاماً، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣م)، ص١٦٥.

(١١٩)الكتاب الابيض، المصدر السابق، ص٣٣؛ عمر الحضرمي، المصدر السابق، ص١٩١.

(١٢٠)محمد الرميحي، اصداء حرب الكويت وردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه، (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤م)، ص٢٧؛ محمد العباسي، ياسر عرفات تاجر الشنطة، (القاهرة: الزهراء للاعلام العربي، ١٩٩١م)، ص٢٦٤.

(١٢١)محمد عبد الكريم المتكول، موقف اليمن الشعبي والنخبوي والرسمي من ازمة الخليج، ندوة: ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١م)، ص١٣٨.

(١٢٢)الكتاب الابيض، المصدر السابق، ص٣٣.

Summary

Jordan was and still is at the forefront of the Arab countries that take the initiative to solve the crises that occur between Arab countries - despite its limited capabilities - when the Iraqi-Kuwaiti crisis began in 1990, it made great diplomatic efforts to solve it, especially since the occurrence of this crisis was a natural result of the absence of democracy and that the ruling regimes They are individual and authoritarian systems, where the ruler has an absolute monopoly on power, and makes arbitrary, destructive decisions that are not in the interest of the nation, This is what made Jordan, through its King Hussein bin Talal, humiliate diplomatic efforts to resolve the crisis peacefully without dragging the region into an irresponsible labyrinth In 1990, he portrayed his absolute conviction that the occupation of others by force is undesirable and the necessity of solving it through peaceful negotiation or resorting to the joint Arab military force.

The study seeks to achieve the main goal of the mechanism adopted by Jordan to solve the crisis, using the historical, descriptive and analytical method.

The study was divided into an introduction, two papers and a conclusion: The first is entitled: Signs of the deterioration of Iraqi-Kuwaiti relations and Jordan's diplomatic efforts to resolve the crisis, based on Jordan's belief in the need to preserve Arab security and spare Arab blood. There is no path that we have not taken in order to enable our Arab family to stand with the Gulf crisis and resolve it within our Arab home."

The second topic is entitled: Jordan's diplomatic efforts after holding the Baghdad Summit in May 1990 to resolve the crisis between Iraq and Kuwait, through Jordan's adoption of the concept of balance, maintaining its position and commitment to the Arab approach, according to the slogan "Let us build this country" and serve this nation.